مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (10) العدد (11) 2026
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (11) 2026

التعليل الصّرفيّ في كتاب النُّكت للأعلم الشّنتَمري
دراسة بعض المسائل " أنموذجاً "

* الأستاذ الدكتور عصام الكوسى
* * مصطفى ابراهيم

(تاريخ الإيداع 4/14 /2026. قُبِل للنشر في 6/1 /2026)

□ ملخّص □

تأتي أهميّة البحث من أنّه يعالج مسائل في التّعليل الصّرفي من كتاب النّكت للأعلم الشَّنتَمري ، وهو واحد من أبرز شروح كتاب سيبويه، ويظهر مدى تأثّر النّحاة الأندلسيين بكتاب سيبويه وبشروحه، ولا سيّما شرح السيرافي، كما يسلط البحث الضوء على طريقة الأعلم في تعليلاته الصّرفيّة من خلال دراسة أنموذج من المسائل التي علّلها الشَّنتَمري .

الكلمات المفتاحيّة :التعليل – الصّرفي – النّكت – الشَّنتمري .

* الأستاذ الدكتور ، قسم اللغة العربيّة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة حمص .
** مصطفى ابراهيم ، طالب دكتوراه ، جامعة حمص ، عضو هيئة فنية – قسم اللغة العربية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة طرطوس – سورية . 0999322163
Mostafa19701980@gmail.com

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (10) العدد (11) 2026
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (10) No. (11) 2026

Morphological Reasoning in Al-Alam Al-Shantamari's Book of Anecdotes : AStudy of some Issues as a Model

*Professor Dr. Issam Al-Kousa
**Mostafa Ebrahim

(Received 14/4 /2026. 1 /6/2026)

□ **ABSTRACT**□

The importance of the research comes from the fact that it addresses issues in morphological reasoning from Al-Alam Al-Shantamari's book of jokes , Which is one of the most prominent commentaries on Sibawayh's book , and shows the extent to which Andalusian grammarians were influenced by Sibawayh's book and its explanations , especially Al-Sirafi's explanations . The research also sheds light on Al-Alam 's method in his morphological reasoning through studying one of Al-Shantamari's models .

Key words : Morphological , reasoning , Jokes , Al-Shantamari .

* Professor Dr. Issam Al-Kousa , Department of Arabic Language , Faculty of Arts and Human Sciences, University of Homs.

**Mostafa Ebrahim , PhD Student , University of Homs, Member of the Technical Board - Department of Arabic Language - Faculty of Arts and Human Sciences - University of Tartous - Syria. 0999322163

Mostafa19701980@gmail.com

1 – مقدمة :

لا شكَّ أنّ البحث عن أسباب الأشياء، وتعليلها، ومحاولة تفسيرها، وتقديم تبرير لها هو فطرة فُطر الإنسان عليها، وهذا أمرٌ تشترك فيه العلوم عامّة، وبما أنَّ علمي النّحو والصّرف متلازمان، فقد اتسع النّحاة بالتّعليل فيهما، واستمرّ جهدهم هذا على اختلاف أزمنتهم حتّى امتلأت مؤلّفاتهم بالتّعليل النّحويّ والصّرفيّ، ومن أبرز تلك المؤلّفات كتاب " النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه " للأعلم الشّنتَمري، الّذي جاء زاخراً بالعلل النّحويّة والصّرفيّة . وهذا ما دفعني إلى اختيار مسائل من هذا الكتاب لتكون مادّة هذا البحث.

1– 1 هدف البحث :

يهدف البحث إلى إظهار القيمة العلمية لتعليلات الأعلم الشّنتمري من خلال دراسة بعض تعليلاته الصرفية الواردة في كتابه النّكت، ولا سيّما أنّ التعليل الصرفي في كتابه المذكور له حصة كبيرة من جهود الأعلم العلميّة، مع استقصاء لآراء النحاة في كل مسألة، وبيان أثر النحاة السابقين في الأعلم وبيان أثره فيمن جاء بعده .

1– 2 أقسام البحث :

يُقْسَم البحثُ إلى تمهيد، وثلاث مسائل، وخاتمة فيها ثبت بالنتائج التي توصل إليها البحث :

المسألة الأولى : علة حذف التاء من " اسْطاع " والطاء من " اسْتَاع "، وعلة كون العوض من " اسْطاع " سيناً .

المسألة الثانية : علة تصغير العرب فعل التعجب .

المسألة الثالثة : علة عدم تحقير أسماء الشهور والأيام .

نتائج البحث .

1– 3 المنهج المتبع في البحث :

سيعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وسيدرس المسائل وفق منهج يتبعه في المسائل كلّها كما يأتي :

- وضع عنوان للمسألة، ثم ذكر نص المسألة كما وردت عند الأعلم .
- مناقشة تعليله فيها، وتقصّي آراء النحاة بدءاً بالأقدم .
- وضع خلاصة لكلّ مسألة .

1 – 4 الدّراسات السّابقة :

لم أقف على دراسة تناولت موضوع البحث غير أنّ هناك بحثاً بعنوان " العلل الصّرفية الدلالية في كتاب سيبويه " تحدث فيها الباحث عن أربع علل صرفية تعتمد على الدلالة هي : علة خوف الالتباس، وعلة الفرق، وعلة أمن اللبس وعلة التحقيق أو التأكيد، وقد اختلفت دراسته عن الدراسة التي يقوم بها الباحث في بحثه .

2– تمهيد :

قبل الخوض في هذا البحث لا بدّ من التعريف بالمعنى اللغوي، والاصطلاحي لمفردتي " التعليل والصّرفي " جاء في لسان العرب : " والعلّة المرض، علّ يعلُّ واعتلّ، أي : مَرض، فهو عليل . وفيه أيضاً : " والعلة حدثٌ

يشغل صاحبه عن وجهه، أو حاجته . وكذلك جاءت في المصدر نفسه بمعنى السبب " هذا عِلّةٌ لهذا، أي : سبب " [1]

وقد عرّفها الجرجاني بقوله : " العِلَّة : لُغة : عبارة عن معنى يحلُّ بالمحل، فيتغير به حال المحلّ بلا اختيار، ومنه يُسمَّى المرضُ عِلّة؛ لأنّه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، وهي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه. عِلّة الشيء : ما يتوقّف عليه ذلك الشيء " [2] وعند الكفوي : " العِلّة لغةً :عبارة عن معنى يحلُّ بالمحل فيتغير به حال المحل، ومنه سمي المرض علة. وهي ما يتوقف عليه الشيء ". [3] من التعريفات السابقة يتضح ارتباط التعليل بمدلوله اللغوي، ومن ثمّ صار يدلُّ على ما يتوقف عليه الشيء أي سبب وجوده ، وهذا ما يتوافق مع المعنى الاصطلاحي للعلة .

التعليل اصطلاحاً : جاء عند الكفوي : " العلّة تسمى سبباً، وتسمى دليلاً مجازياً، وكلّ فعل يثبت الحكم به بعد وجوده بأزمنة مقصوداً غير مستند فهو سبب قد صار علة كالتدبير والاستيلاء . وإنّما سمّي أحد أركان القياس علّة؛ لأنّ العلّة المرض فكان تأثيرها في الحكم كتأثير العلّة في المريض. ثمّ الصريح من العلة مثل : لعلّة كذا فلسبب كذا. " [4]

والصرف لغة : قال الجرجاني الصرف في اللغة : " الدفع والرّد .

اصطلاحاً : علم يعرف به أحوال الكَلِم من حيث الإعلال " [5]

قال الكفوي : " الصرف : هو أخص من المنع؛ لأنّ المنع لا يلزمه اندفاع الممنوع عن جهته بخلاف الصّرف، وفي الكلام : اشتقاق بعضه من بعض " [6] وجاء في المعجم المفصل في الصرف : " هو علم يبحث في تصريف الكلمة وتغييرها من صورة إلى أخرى، وكذلك يتناول التغيير الذي يُصيب صيغة الكلمة وبنيتها." [7]

لاشك أنّ الصّرف توءم النّحو، ولا أدل على ذلك من عدم فصل هذين العِلمين في الكتب القديمة، ولا سيّما كتاب إمام النحاة سيبويه الذي يجمع في طياته علوم اللغة، والنحو، والصرف من غير تبويب أو فصل بينها. والتّعليل بشقيه النحوي والصّرفي هو من أسباب العلوم التي تعتمد على الاستقراء وله أثر في وتقرير

1- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب ، لبنان : منشورات دار الأعلمي، ط1 ، 1426هـ - 2005 م ، 3 / 2741 .

2 - الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات، دار الفضيلة ،القاهرة، تحقيق ودراسة : محمد صديق المنشاوي، ص 129- 130

3 - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات، مؤسسة الرسالة، ط2 ، 141هـ - 1998م ، ص 620

4 - المصدر السابق ، ص621

5 - ينظر ، الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، التعريفات، ص 113

6 - الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ، الكليات، ص 562

7- الأسمر، راجي، المعجم المفصّل في الصّرف، مراجعة : د . إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان . 1418هـ - 1997م ، ص 287.

النظريات اللغوية وتقريرها، وقد عُني النحويون به كثيراً منذ البدايات الأولى للنحو، ولا تزال هذه العناية مستمرّة إلى الآن .

و ربّما كان عبد الله بن إسحاق الحضرمي (ت117 هـ) أول مَن بدأ هذا الأمر إذ قال ابن سلام عنه : " عبد الله بن

إسحاق الحضرمي كان أول مَن بعج النحو، ومدّ القياس والعلل ." [1] وقال عنه الأنباري : " ويقال إنّه أوّل مَن علّل النّحو" [2] وفي طليعة النحويين المتقدمين الخليل بن أحمد الذي شرع باب التعليل على مصرعيه لمن جاء بعده، إذ بلغ الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النّحو وتعليله [3] وقد وضع الكثير من علل النّحو. وكان عبقرياً فذاً نادر المثال ." [4]

وقد اقتفى سيبويه أثر شيخه الخليل بأنّ كلّ وجه من وجوه العربية له علّة بقوله : " وليس شيء يضطرون إليه إلّا وهم يحاولون به وجهاً . " [5] ويعدّ كتاب سيبويه أول بحث جامع للعلل النحوية، [6] ويرى الدكتور مازن المبارك أنّه إذا كان لسيبويه فضل في حركة التعليل فهو فضل في التوسع، والإكثار ممّا كان نزراً قليلاً عند شيوخه المتقدمين وهو فضل في دقة السير على منهجهم في الاستنتاج والقياس حتّى بات كتابه يعلّم البحث، والنّظر، والقياس كما يعلّم النّحو سواء بسواء[7] وعلى نحو ما يتسع سيبويه بالتعليل في النحو يتسع به في الصرف . [8] وبعد سيبويه ظهرت طبقة من العلماء أفردت كتباً خاصّة بالعلّة إذ ألّف تلميذ سيبويه قطرب ت 206هـ كتاب " العلل في النّحو " [9] وألّف المازني كتاب " علل النحو "[10] غير أنّ هذين الكتابين لم نطلع عليهما، وكتاب " الإيضاح في علل النحو " للزجاجي، ت337هـ ، والذي ذكر فيه أنّه أنشأه في علل النّحو خاصة، والاحتجاج له، وذكر أسراره وكشف المستغلق من لطائفه، وغوامضه دون الأصول؛ لأنّ الكتب المصنّفة في الأصول كثيرة جداً، وأنّه لم يرَ كتاباً مفرداً في علل النّحو مستوعباً جميعها. وإنّما يُذكَر في الكتب بعقب الأصول الشيء اليسير منها، مع خلو أكثرها منها. [11]

1- ابن سلام، محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، دار المدني، جدة، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر، ص 282

2- الأنباري، كمال الدّين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق، د . ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار – الأردن – الزرقاء، ط3 ، 1405 – 1985م ، ص 27

3 – المصدر السابق ، ص 45

4 – ينظر: المبارك، مازن، النحو العربي العلّة النّحويّة نشأتها وتطورها، المكتبة الحديثة، ط 1، 1385 هـ – 1965م ، ص 53

5- أبو بشر، سيبويه، عَمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط3 ، 1408هـ – 1988هـ ، 1 / 32 ، 27 .

6 – ينظر: المبارك، مازن، النحو العربي العلّة النّحويّة نشأتها وتطورها، ص 51 .

7 – المصدر السّابق، ص63 .

8 – ينظر : ضيف، شوقي ، المدارس النحوية ، دار المعارف – القاهرة ، ط7 ، ص 87 .

9- ينظر : السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط1 ، 1384 هـ – 1965م ، 1 / 243

10 – المصدر السّابق ، 1 / 465 .

11- ينظر : الزّجاجي، عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق : الدكتور مازن مبارك، دار النفائس، بيروت ، ط2 ، 1399هـ – 1979م ، ص 38 .

وقد قسّم الزّجاجي العلل في كتابه إلى ثلاثة أنواع هي : [1] 1- علل تعليميّة 2- علل قياسيّة 3- علل جدليّة نظرية. ومن ثَمَّ استمر البحث في العلل على هذه الصورة، وازداد دورانها في كلام النحاة حتّى أصبحت البراعة وجودة النظر فيه صفة يتميّز بها أصحابها من سائر النّحويين . [2] والعلل التي يعلّل بها النحويون في النّحو يعلّلون بها في الصرف، وقد جمعها أبو عبد الحسين بن موسى الدّينوري في كتابه " ثمار الصناعة " في ثلاثة وعشرين نوعاً، وهي : علة سماع، وعلّة تشبيه، وعلّة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلّة تعويض، وعلّة نظير، وعلة نقيض وعلّة حمل على المعنى، وعلّة مشاكلة، وعلّة معادلة، وعلّة قرب ومجاورة، وعلّة وجوب، وعلّة تغليب، وعلّة اختصار، وعلّة تخفيف، وعلّة دلالة حال، وعلة أصل، وعلّة تحليل، وعلّة إشعار، وعلة تضاد، وعلّة أَوْلَى [3] ثم زاد ابن مكتوم علّة أخرى على علل الدّينوري هي : علّة جواز، وقد تبعه في ذلك السيوطي .[4]

2 - 1 موقف النّحاة من التعليل النحوي

لقد تباينت مواقف النحويين من التعليل النحوي بين مؤيّد ومعارض، غير أنّه قد لا يوجد نحوي رفض التعليل جملة وتفصيلاً إذ دأب النحاة على الأخذ بالتعليل النّحوي كلّ منهم يأخذ ما يرتضيه حسب فهمه وإدراكه، وهم ليسوا سواء، فمنهم مَن ينشط للتعليل ويجعل العلّة النّحوية ضالته يلتقطها أنّى وجدها كالخليل، والمبرد، والرماني، ومنهم مَن يأخذ العلل ويرويها كماهي كالسيوطي، ومنهم مَن لا ينشط للتعليل إلّا بقدر إقامة الدليل على صحة الحكم النحوي ، أمثال ابن الطراوة [5] الذي يقول في علة رفع الفاعل : " إذ فُهم المعنى فارفع ما شئت، وانصب ما شئت ". [6] لا شك أنّ كلام ابن الطراوة هو اعتراض على علل النحويين، لكنّه في ذاته تعليل لرفع الفاعل إذ العلّة في رفعه عنده هي فهم المعنى . ومنهم مَن ذهب إلى أكثر من ذلك أمثال ابن مضاء الذي دعا إلى إلغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث إذ يقول : " وممّا يجب أن يسقط من النّحو العلل الثواني، والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا:(قام زيد) لِم رُفع ؟ فيقال : لأنّه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول : ولِم رفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له : كذا نطقت العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام . " [7]

---

[1] – ينظر الزّجاجي، عبد الرحمن، الإيضاح في علل النحو ، ص 74 .

[2] – ينظر : المبارك، مازن، النحو العربي العلّة النّحويّة نشأتها وتطورها، ص70 – 71 .

1– ينظر : الدّينوري، الحسين بن موسى بن هبة الله، ثمار الصناعة، نشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، الرياض، دراسة وتحقيق : د . محمد خالد الفاضل، ص 135

2– ينظر : السيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، الاقتراح في أصول النحو، دار البيروني، تحقيق : عبد الحكيم عطية ، ط2 ، 1427هـ – 2006م ، ص 98– 100 .

[3] – الملخ، حسن خميس سعيد، نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، الجامعة الأردنية، 1998م ، ص 152 .

4– ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي، البسيط في شرح جمل الزجاجي، دار الغرب الإسلامي ، ط1 1407 – 1986 م ، ص 262 .

5– ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، الرد على النحاة، دراسة وتحقيق : الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط1، 1399هـ – 1979م ، ص 127

2 – 2 لمحة موجزة عن الأعلم الشَّنْتَمري

هو يوسف بن سليمان بن عيسى النّحوي، ولد سنة عشر وأربعمائة، ومات سنة ست وسبعين وأربعمائة بمدينة إشبيليّة, يعرف بالأعلم من أهل شَنْتمريّة الغرب، يكنى أبا الحجّاج، أخذ عن ابن الإفليلي وطبقته، أخذ الناس عنه كثيراً وصارت إليه الرّحلةُ في زمانه، وكان عالماً باللغة العربيّة ومعاني الأشعار، حافظاً بجميعها، كثير العناية بها، حَسن الضبط لها، مشهوراً بمعرفتها وإتقانها. من كتبه شرح الشعراء الستة، وشرح ديوان زهير ابن أبي سلمى، وشرح ديوان طرفة بن العبد، وشرح ديوان علقمة الفحل، وتحصيل عين الذهب، والنّكت على كتاب سيبويه .[1]

وللعلّة أهمّية كبيرة عند الأعلم إذ يُعدّ من أكثر النحويين ولعاً بها، ويظهر ذلك جليّاً في كتابه " النكت " الّذي يزخر بالتعليلات النّحويّة، والصّرفيّة غير أنّ جلّ تعليلاته أخذها من شرح السّيرافي لكتاب سيبويه ممّا يُظهر تأثره بمن سبقه من النّحاة . ويَظهر أثر الأعلم فيمن جاء بعده من خلال جهده اللغوي والنحوي الّذي خلَّفه في مؤلّفاته، ولاسيّما تلك التي تناول فيها كتاب سيبويه إذ يُعدُّ شرحه لكتاب سيبويه من أوائل الشّروح الأندلسيّة للكتاب وأكملها، والّذي أصبح مرجعاً لا غنى عنه لمن جاء بعده من النّحاة .

3 – مسائل البحث :

3 – 1 المسألة الأولى :

علة حذف التاء من " اسْطاع " و الطاء من " اسْتَاع "، وعلة كون العوض من " اسْطاع " سيناً .

قال الأعلم :" وأمّا اسْطاعَ، فهو اسْتَفْعَل أيضاً، إلّا أنّ التّاء حذفت لمجاورتها الطّاء، وهما من مخرج واحد فثقل موالاتهما بلا فاصل مع كثرة الاستعمال . وأمّا اسْتَاع : فإنّ الأصل فيه : اسْتطاع أيضاً وحُذفت الطّاء؛ لأنّها أثقل من التّاء لِما فيها من الإطباق، فإن قيل : لِمَ كان العِوض في اسْطَاعَ سيناً ؟ فالجواب في ذلك أن يقال : السين والتاء هما من الحروف الزوائد، وحروف البدل، فإذا عوضوا حرفاً فقد وصلوا إلى ما أرادوه من التعويض أي حرف كان؛ لأنّ الغرض التعويض لا الحرف بعينه. ومع ذلك فيحتمل أن تكون زيادة السين للعوض في : اسْطَاع لتشاكل سائر اللغات التي فيها السين مزيدة في بنائها." [2]

مناقشة المسألة :

العلة عند الأعلم في كل من (اسْطاع ، واسْتَاع) هي علّة الثقل إذ يردُّ الأعلم حذف التاء من اسْطاع إلى مجاورتها للطاء ، وهما من مخرج واحد، فثقل موالاتهما بلا فاصل مع كثرة الاستعمال، وفي الكلمة الثانية (اسْتَاع) يرى أنّ السبب فيها هو ثقل الطاء لِما فيها من الإطباق، وعن علة اختيار السين عوضاً عن التاء يرى الأعلم أنّ العلة في ذلك أنّ الحرفين " السين والتاء " من حروف الزيادة؛ ولأن الغرض التعويض لا الحرف بعينه وهناك احتمال آخر هو أن تكون زيادة السين لتشاكل سائر اللغات التي فيها السين مزيدة في بنائها، ولقد تناول هذه المسألة عدّة نحاة،

1– ينظر : القِفطي، جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف، إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، القِفطي ، دار الفكر العربي– القاهرة ، مؤسسة الكتب الثّقافية ، بيروت ، ط1 ، 1406هـ – 1986م ، 4 / 65 – 66 ، والسيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، 2 / 356 .

2– الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان بن عيسى ، النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، دراسة وتحقيق : الأستاذ رشيد بلحبيب ، 142هـ – 1999م . 1 / 204 .

أمثال : الزّجاج : الذي قال : " قوله تعالى : ﴿ فما اسْطاعوا ﴾[1] بغير تاء أصلها استطاعوا بالتاء ولكن التاء والطاء من مخرج واحد فحذفت التاء لاجتماعهما ويخفّ اللفظ ، ومِن العرب مَن يقول : فما استاعوا بغير طاء ولا تجوز القراءة بها. ومنهم من يقول : فما أسْطاعوا بقطع الألف، المعنى فما أطاعوا، فزادوا السين . قال الخليل وسيبويه : [2] زادوهما عوضاً من ذهاب حركة الواو؛ لأنّ الأصل في أطاع أطوع . " [3] أمّا أبو علي الفارسي فقد قال : " وحذفوا من الكلمة التاء المزيدة مع السين فقالوا : اسطاع ، يسطيع ، وفي التنزيل ﴿ فما اسطاعُوا أنْ يظهروه ﴾ [4] وهو قراءة الجمهور لمّا اجتمعت المتقاربة أحبوا التخفيف بالإدغام كما أحبوا ذلك في الأمثال فلمّا لم يسغ التخفيف بالإدغام لتحريك ما لم يتحرك في موضع ، وهو " السين من اسْطاعوا " عُدل عنه إلى الحذف ." [5] ويبيّن الرماني أنّ التاء حذفت منه للاستخفاف [6]

وقد أورد ابن جني في هذه المسألة قول سيبويه الذي ذكره الزجاج، وهو أنّ الأصل فيها : أطاع يُطيع وأنّ السين زيدت عوضاً من سكون عين الفعل، وذلك أنّ أطاع أصلهُ : أطْوَعَ ، فنقلت فتحة الواو إلى الطاء ، فصارت أَطَوْعَ فانقلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن . وأنّ المبرّد قد تعقّب قول سيبويه، فقال : إنّما يُعوَّض من الشيء إذا فُقد وذهب ، فأمّا إذا كان موجوداً في اللفظ فلا وجه للتعويض منه، وفتحة العين التي كانت في الواو قد نُقلت إلى الطاء التي هي الفاء، ولم تعدم وإنّما نقلت ، فلا وجه للعوض من شيء موجود غير مفقود . ثمّ إنّ ابن جنّي ينتصر لسيبويه ويدلل على صحة كلامه، ويعلّل أنّ ما ذهب إليه المبرّد إمّا من باب عادة المبرد في مغالطة سيبويه وإمّا من باب الوهم الذي وقع فيه . ثم يورد ابن جنّي رأي الفراء في هذا المسألة، وهو أنّهم شبّهوا أسْطَعْتُ بأفْعَلْتُ . غير أنّ ابن جني يرفض ما ذهب إليه الفراء، ويؤكد أنّ قول سيبويه : أنّ السين عوض من ذهاب حركة العين، وأنّهم قد عوّضوا من ذهاب حركة هذه العين حرفاً آخر غير السين، وهو الهاء في قول من قال : أهرقْتُ . هو الصواب ولأنّ كلام الفراء يدل على أنّ أصلها : اسْتطعْت، فلمّا حُذفت التاء بقي على وزن " اِفْعَلْتُ " ففتحت همزته وقطعت . وهذا غير مرضٍ عند ابن جني . [7] أمّا ابن عصفور فقد أورد في هذه المسألة ما ذكره ابن جنّي، ثمّ رجّح قول سيبويه على قول المبرّد بقوله :" والذي ذهب إليه سيبويه صحيح ". [8]

ورأى الزمخشري أنّ العلّة في حذف التاء من : ﴿ فما اسطاعُوا ﴾ [9] هي الخفّة؛ لأنّ التاء قريبة المخرج من الطاء وقرِئ : فما اصطاعوا بقلب السين صاداً، وأمّا من قرأ : بإدغام التاء في الطاء فملاقٍ بين ساكنين

---

[1] - سورة الكهف ، الآية 97 .

[2] - ينظر : أبو بشر، سيبويه، عَمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، 4 / 481

1- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري ، معاني القرآن وإعرابه ، شرح وتحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، ط 1 1408 هـ - 1988 م ، 3 / 312 .

[4] - سورة الكهف ، الآية 97

3- أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفّار، الحجة للقراء السّبعة ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، بشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث ط1 ، 1411هـ - 1991م ، 5 / 179 .

4- ينظر : الرّماني ، علي بن عيسى ، شرح كتاب سيبويه ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية، 1 / 156 .

[7] - ينظر : أبو الفتح ، عثمان بن جنّي ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق : د . حسن هنداوي ، 1 /200 - 201 .

6- ابن عصفور ، الممتع في التّصريف ، تحقيق : الدّكتور فخر الدّين قباوة ، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1407هـ - 1987 م ، 1 / 224 .

[9] - سورة الكهف ، 97

على غير الحد [1] وذكر ابن يعيش أنّ " السين " زيادتها مطردة وغير مطردة، فالمطردة تجوز زيادتها في " استفعل "، وما يصرف منه هو استخرج يستخرج استخراجاً ، فهو مستخرج ، وغير مطردة ، نحو : " أسطاع " يسطيع السين فيه زائدة ، والمراد أطاع يطيع والأصل أطوع يطوع نقلت الفتحة من الواو إلى الطاء، ثم قلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فصار أطاع، ثمّ زادوا السين كالعوض من حركة عين الفعل، ثم يذكر ابن يعيش أنّ هذا رأي سيبويه ، وأنّ المبرّد قد ردّه، وردّه لا يقدح فيما ذهب إليه سيبويه؛ لأنّ التعويض إنّما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين لا من ذهاب الحركة البتة. [2]

وعن اختلاف قراءتها قال أبو حيان : " وقرأ الجمهور (فما اسطاعوا) بحذف التاء تخفيفاً لقربها من الطاء، وقرأ حمزة وطلحة بإدغامها في الطاء، وهو إدغام على غير حدّه، وقال أبو علي : هي غير جائزة، وقرأ الأعشى عن أبي بكر: (فما اصطاعوا) بالإبدال من السين صاداً لأجل الطاء، وقرأ الأعمش : (فما استطاعوا) بالتاء من غير حذف" [3]

خلاصة القول في هذه المسألة : أنّ الأعلم ذكر فيها أكثر من مسألة، وأنّ النحويين قد أجمعوا على أنّ العلّة في حذف التاء من " اسْطاع "، والطاء من " اسْتاع " هي التخفيف والابتعاد عن الثقل، أمّاعن جعل العوض في " اسطاع " سيناً ففيها خلاف بين النحويين أكثرهم أيّدوا سيبويه, وردّوا اعتراض المبّرد، كما أنّ لهذه الآية قراءات مختلفة .

3 – 2 المسألة الثانية :

علة تصغير العرب فعل التعجب

قال الأعلم : " ذكر سيبويه في هذا الباب تصغير العرب فعل التعجب، والعلّة في ذلك أنّ فعل التعجب قد خولف به عن مذهب الأفعال، وصحّحوه كما صحّحوا " هو أفْعلُ منك " وهما يتساويان في معنى التفضيل، وفي بناء وزن الفعل وتصحيحه حيث قلنا: ما أقومَ زيداً، كما قالوا : هو أقومُ منك، وهم يقولون في غير هذا أقام يقيم .

ووجه ثانٍ أنّ قولهم : " ما أميْلِحَ زيداً، إنّما يريدون لطف صاحب الملاحة، ونقصانه عمّا هو أفضل منه، وذلك لا يتبيّن إلّا في لفظ " أملح " ؛ لأنّهم لو صغّروا زيداً جاز أنْ يكون محقّراً في غير الملاحة، فجعلوه في لفظ " أملح " وصار بمنزلة قولك : زيدٌ مليْحٌ . " [4]

مناقشة المسألة :

يذكر الأعلم في هذه المسألة علتين لتصغير فعل التعجب، وهو ينقل كلام السيرافي فيها . وهما :

الأولى : أنّ فعل التعجب قد خولف به عن مذهب الأفعال ، وأنّهم صحّحوه كما صحّحوا " هو أفعل منك " فالعلة في ذلك هي علة الشبه .

8– ينظر : الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عُمر، الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل ، خرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط 2، 1430هـ– 2009 م ، ص 630 .

1– ينظر : ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب ، بيروت : دار الكتب العلميّة . ط1 ، 1422 هـ – 2001م ، 10 / 6 .

2– أبو حيّان الأندلسي، أثير الدّين محمّد بن يوسف بن علي بن يوسف ، البحر المُحيط ، تحقيق ، د . عبد الرّزاق المهدي ، دار إحياء التّراث العربي ، ط1، 1423 هـ – 2002 م . 6 / 205 .

[4] – الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان بن عيسى ، النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، 3/ 45

والثانية : أنّهم أرادوا بقولهم " ما أُمَيْلح زيداً " لطفَ صاحب الملاحة ، ونقصانه عمّا هو أفضل منه ، وهذا لا يتبين إلّا في لفظ " أملح " . لقد ذكرت هذه المسألة عند عدد من كبار علماء النحو حيث سأل سيبويه الخليل عن قول العرب : ما أُمَيْلِحَهُ . فقال : " لم يكن ينبغي أن يكون في القياس ؛لأنّ الفعل لا يحقّر ، وإنّما تحقّر الأسماء ؛لأنّها توصف بما يعظم ويَهون ، والأفعال لا توصف ، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياء كثيرة ولكنّهم حقّروا هذا اللفظ ، وإنّما يعنون الذي تصفه بالملح، كأنّك قلت : مُلَيّحٌ ، شبّهوه بالشيء الذي تلفظ به، وأنت تعني شيئاً آخر، نحو قولك : يَطؤُهم الطريقُ، وصِيدَ عليه يومان. ونحو هذا كثير في الكلام . وليس شيء من الفعل ولا شيء ممّا سُمّي به الفعل يُحقّر إلّا هذا وحده ، وما أشبهه من قولك : ما أفْعَلَه . "[1] وجعل السيرافي الجواز في تصغير " أُمَيْلِح " وهو فعل شاذ خارج عن القياس في ثلاثة أوجه :

" الأول : أنّ التصغير كان حقه أنْ يكون لاحقاً لفاعل أملح، وهو " ما " و " ما " لا تصغّر فجعلوه واقعاً على الفعل لأنّهم لو عدلوا عن " ما " إلى لفظ آخر لبطل معنى التعجب .

والثاني : أنّه قد خولف به مذهب الأفعال فصحّحوه كما يصح " هو أفْعَلُ منك " ، وهما يتساويان في معنى التفضيل وفي وزن الفعل وتصحيحه حيث قالوا : " ما أقومَ زيداً " كما قالوا : " وهذا أقوم منك " ، وهم يقولون في غير هذا : أقام يُقيم .

والثالث : أنّ قولهم : " ما أُمَيْلِحَ زيداً ، إنّما يريدون الملاحة ونقصانه عمّا هو أفضل منه، وذلك لا يتبيّن إلّا في لفظ " أمْلَح " ؛لأنّهم لو صغّروا زيداً جاز أنْ يكون محقّراً في معنى غير الملاحة ، فجعلوه في لفظ " أَمْلح " ، وصار بمنزلة قولك : زيدٌ مُليْحٌ . "[2] ويبيّن الأنباري : أنّ التصغير في هذا الفعل على ضروب ثلاثة :

الأول : أنّ التصغير في هذا الفعل ليس على حدِّ التصغير في الأسماء، وأنّ التصغير اللاحق فعل التعجب لفظي وكما أنّ هذه الإضافة لا اعتداد بها، فكذلك هذا التصغير لا اعتداد به .

والثاني : أنّ التصغير دخله حملاً على باب " أفْعل " الذي للمفاضلة، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنّك تقول : " ما أحسَنَ زيداً " لمن بلغ الغاية في الحسن، كما تقول : " زيدٌ أحْسَنُ القومِ " فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضّله عليهم، فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز " ما أُحَيْسِنَ زيداً " و " ما أُمَيْلحَ غِزلاناً " كما تقول : " غلمانُك أُحَيسِنُ الغلمانِ " و " غزلانُك أُمَيْلحُ الغزلان " ، ولهذه المشابهة حملوا " أفْعَلَ منك " ، وهو " أفعلُ القوم " على قولهم : " ما أفعلَه "، فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع منهما ما امْتَنَع منه .

والثالث: أنّه إنّما دخلهُ التصغير؛ لأنّه لزم طريقة واحدة، فأشبه بذلك الأسماء فدخله بعضُ أحكامها، وحمل الشيء على

---

1. – أبو بشر، سيبويه، عَمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، 3 / 477 – 478 .

2 – السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، بيروت : دار الكتب العلميّة ط1، 2008 م ، 4 / 216 – 217

الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله، وتصغيرهم فعل التعجب تشبيهاً بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلاً " [1]

ولا يُحقّر عند ابن عصفور من الأفعال، والحروف إلّا فعل التعجب، فإنّه حُقّر لشبهه بالاسم، والمراد بالتحقير من جهة المعنى المتعجب منه من صفته .[2] وابن مالك يُرجع تصغير بعض العرب له لشبههِ بأفعل التفضيل، ويعدّ ذلك غاية في الشذوذ ، ولا يُقاسُ عليه، فيقال في ما أجمله، وما أظرفه : ما أجيمله ، وما أظيرفه ؛ لأنّ التصغير وصف في المعنى والفعل لا يوصف فلا يُصغّر. ويذكر أنّ ابن كيسان أجاز اطّراد تصغير " أفْعَل " ، ولم يكفه ذلك حتّى أجاز تصغير " أفْعِلْ " وضَعْفُ رأيه في ذلك بيّنٌ وخِلافه متعيّن . [3]

ويذكر الرّضي : أنّ الكوفيين ماعدا الكسائي يتوهمون أنّ أفعل التعجب اسم لمشابهته لأفعل التفضيل في الوزن والأصل المبني منه ، وشرائط بنائه، وتصحيح العين في نحو : ما أقْوَلَهُ ، وما أَبْيَعَهُ، وتعدّيه بما يتعدّى به أفعل التّفضيل، وأنّ الّذي قوّى وهمهم هو تصغيرهم إيّاه. وأمّا التصغير فمع كونه شاذاً مقصوراً على السّماع فإنّما جاز ذلك؛ لأنّه بعدم التّصرف فيه شابه أفعل ، الاسمي كأبيض ، وأقول منك .[4]

ولقد عدّ ابن هشام رأي البصريين بأنّ فعل التعجب فعل ماضٍ، هو الصحيح ، واستدلّ على ذلك بأدلة هي : أنّه مبني على الفتح ، ولو كان اسماً لارتفع على أنّه خبر، ولأنّه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية . يقال : " ما أفقرني إلى عفوِ الله " ولا يقال : ما أفقري، وأمّا التصغير فشاذٌّ ، ووجهه أنّه أشبهَ الأسماء عموماً بجموده وأنّه لا مصدر له وأشبه أفعل التفضيل خصوصاً بكونه على وزنهِ، وبدلالته على الزيادة، وبكونهما لا يُبنيان إلّا ممّا استكمل شروطاً [5]

وقال أبو حيان : " إنّ تصغيره، وصحة عينه لشبهه بأفْعَل التفضيل في كون " أفْعَل " التفضيل قد يكون للتعجب؛ ولأنّ المشترك بنيّة الزيادة والفضل؛ ولأنّه على لفظه، وأنّه يدلُّ على المدح، ولذلك قد تسقط منه نون الوقاية . وقيل : تصغيره ملاحظة لمصدره؛ لأنّه لمّا لم يجر عليه صار تصغيره بدلاً من جريانه عليه . وقيل : لأنّه بدل من التصرف الممنوع له . [6]

خلاصة القول في المسألة : أنّ النحويين الذين تناولوا هذه المسألة أجمعوا على أنّ تصغير فعل التعجب شاذٌّ، وخالفهم بذلك ابن كيسان الذي أجاز اطّراد تصغير أفْعل، وكذلك أجاز تصغير " أفْعِلْ " وقد ذكروا في تعليلها عللاً مختلفة، والأعلم لم يزد في تعليله لها على ما ذكره السيرافي . وأكثرهم أمثال : الخليل، والسيرافي، والأنباري في أحد

3- ينظر : أبو البركات الأنباري ، كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين مديرية الكتب والمطبوعات، مطابع الروضة النّموذجية – حمص ، 1988م ، 1 /138 – 141 – 142 .

[2] – ينظر : ابن عصفور، علي بن مؤمن، المُقرب، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، ط1 ، 1392هـ – 1972م ، 2 / 82 .

5- ينظر : ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ، شرح التسهيل ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد و الدكتور محمد بدوي المختون ، هَجر للطباعة والنشر، ط1 ، 1410 هـ – 1990 م ، 3 / 40

1- ينظر الرضي، محمد بن الحسن، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق : الدكتور يحيى بشير مصري ، المملكة العربيّة السّعوديّة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة ، ط1 ، 1417 هـ – 1996م ، 2 / 1091 – 1092 .

2- ينظر: ابن هشام عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري، شرح قطر النّدى وبل الصّدى، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى ، ط11 ، 1383 هـ – 1963 م ، ص 322 .

3- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي ، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، دار القلم دمشق، تحقيق : الدكتور حسن هنداوي ، 10/ 179

تعليلاته، وابن عصفور، والرضي، وابن هشام، وأبو حيان بأحد أقواله ذهبوا إلى أنّ العلّة في ذلك هي الشبه بين فعل التعجب و " أفعل " التفضيل .

3 – 3 المسألة الثالثة :

علة عدم تحقير أسماء الشهور والأيام

قال الأعلم : " وذكر سيبويه أنّ أسماء الشهور والأيام لا تصغر [1]، والعلة فيها : أنّها أسماء أعلام تتكرر على هذه الأيام فلم تتمكن وهي معارف كتمكن " زيد و عمرو "؛ لأنّ اسم العلم إنّما وضع للشيء على أنّه لا شريك له فيه وهذه الأسماء وضعت على الأسبوع ، وعلى الشهور ليعلم أنّه اليوم الأول من الأسبوع أو الثاني، أو الشهر الأول من السنة أو الثاني . وكان الكوفيون يرون تصغيرها . وحكى المازني عن الجرمي أنّه كان يرى تصغير ذلك، وكان ابن كيسان يختار مذهب سيبويه للعلّة التي ذكرت . "[2]

مناقشة المسألة :

ذكر الأعلم في هذه المسألة ما ذكره السيرافي [3] فيها من غير زيادة، وهو أنّ سيبويه يرى أنّ أسماء الشهور وأيام الأسبوع لا تصغّر؛ لأنّها أسماء أعلام تتكرر على هذه الأيام، ولم تتمكن وهي معارف كتمكن " زيد وعمرو " وأنّ الكوفيين والجرمي يرون تصغيرها، وأنّ ابن كيسان يختار مذهب سيبويه للعلّة نفسها .

لقد ذكرت هذه المسألة عند عدد من النحويين بعضهم اكتفى بذكر رأي النحاة فيها من غير تعليل، وقليل منهم علّلها أمثال : المبرد الذي خالف سيبويه فيها وذهب إلى أنّ " ما كان علماً في الأيام يصغّر، فتصغير " سَبت " : سُبَيْتٌ وتصغير أحد : أُحَيْد ، وفي الاثنين : ثُنَيّان؛ لأنّ الألف ألف وصل فهي بمنزلة قولك في ابن : بُني، وفي اسم : سُمَيّ وفي الثلاثاء : ثُلَيّثاء؛لأنّك إنّما صغّرت ثلاثا فَشُلِم الصدر، ثمّ تأتي بعده بألف التأنيث، وفي الأربعاء : الأريبعاء، وفي الخميس : الخُمَيّس، وفي الجمعة : جُمَيْعة ، وكذلك الشهور . تقول في المحرّم : مُحيْرِم ، تحذف إحدى الراءين حتّى تصير على مثال جعفر، فإن عوّضت قلت : مُحَيْريم، وفي صفر : صُفَيْر ، وفي ربيع : رَبيّع، وفي جُمادى أنت مخيّر : إن شئت قلت : جُمَيْدَى، وهي أجود، وإن شئت قلت : جُميّد . " [4]

وقد ردّ ابن ولاد على المبرد وانتصر لسيبويه بقوله : " أمّا ادعاؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيبويه فمخالفته تبطل الإجماع الذي ذكره لو كان كلُّ مَن سواه يوافق محمداً فكيف والأمر على خلاف ما ذكر، ولكنّا نبيّن حجة سيبويه ونبطل الاعتلال في تخطئته فنقول : إنّما امتنع تحقير الأعلام من أسماء الزمان؛ لأنّها ليست بموضوعة على مقادير كما وُضع يوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات، ألا ترى أنّ يوماً يكون جواباً لـ " كم " ، يقول القائل : كم سرتَ ؟ فيقول المجيب : يوماً أو يومين ، فإذا كان مقداراً جاز تحقيره وتقليله . وأمّا السبت ، والأحد ، وما يجري مجراها فلم يوضع للمقادير، وإنّما هي أعلام وسِمات لأوقات لا يُراد بها

---

[1] – ينظر : أبو بشر، سيبويه ، عَمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب ، 3 / 478

[2] – الأعلم الشنتمري ، يوسف بن سليمان بن عيسى ، النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه ، 3/ 48

[3] – ينظر : السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه ، 4 / 319 – 320

[4] – المبرّد، محمّد بن يزيد، المقتضب ،تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ط3 ، 141هـ – 1994م ، 2 / 275– 276

المقدار، وهي تكون في جواب متى سرتَ ؟ فيقول المجيب : السبت فلمّا أُريد بها ذلك لم يجز فيها التقليل؛ لأنّ التحقير في المقادير إنّما هو كتقصير الشيء أو تقليل عدده . " [1] أمّا ابن يعيش فيوافق سيبويه ويقول : " أيام الأسبوع ، نحو : الثلاثاء، والأربعاء لا يحقر شيء منها وكذلك أسماء الشهور، نحو : المحرم، وصفر؛ لأنها أعلام على هذه الأيام فلم تتمكن تمكن زيد وعمرو ونحوهما من الأعلام؛ لأن العلم إنّما وقع على شيء لا شريك له، وهذه الأسماء وضعت على الشهور والأسبوع ليعلم أنّه الشهر الأول من السنة ، واليوم الأول أو الثاني من الأسبوع ، وذلك لا يختلف فيصغر بعضها عن بعض وذهب الكوفيون وأبو عثمان المازني، وأبو عمر الجرمي إلى جواز تصغير ذلك . " [2]

خلاصة القول في هذه المسألة : أنّها مسألة خلافيّة بين النحاة فمنهم مَن صغّر تلك الأسماء أمثال : المبرد، والجرمي، والمازني، ومنهم مَن لم يصغرها أمثال : سيبويه ومَن تبعه من النحاة ، أمثال : السيرافي ، والأعلم، وابن يعيش، وكثير منهم لم يعلّلها ، ومَن علّلها منهم فقد اختلف في تعليلها إذ عارض المبرّد سيبويه فيها، وانتصر ابن ولاد لسيبويه، وردّ حجّة المبرّد وبيّن صحة ما ذهب إليه سيبويه .

4 – نتائج البحث :

1 – نشأ التعليل بشقيه النحوي والصرفي مع نشأة النحو، وقد تباينت مواقف النحويين منه بين مؤيّد ومعارض، غير أنّه قد لا يوجد نحويّ رفض التعليل رفضاً مطلقاً .

2 – أجمع النحويون، ومنهم الأعلم على أنّ العلّة في حذف التاء من " اسْطاع "، والطاء من " اسْتاع " هي التخفيف والابتعاد عن الثقل، وأكثرهم يوافق سيبويه في جعل العوض في " اسطاع " سيناً، وردّوا اعتراض المبّرد عليه .

3 – أجمع النحويون الذين تناولوا مسألة تصغير فعل التعجب على أنّ تصغيره شاذ، وقد خالفهم بذلك ابن كيسان .

4 – إنّ مسألة تحقير أسماء الشهور والأيام هي مسألة خلافيّة بين النّحاة، وقد انتصر ابن ولاد لسيبويه فيها على المبرد، وردّ اعتراضه عليه .

5– اهتمّ النّحاة الأندلسيون بكتاب سيبويه وشروحه كثيراً، وقد ظهر ذلك جليّاً في شرح الأعلم الشّنتمري لكتاب سيبويه والذي نقل عبارة السيرافي في أكثر مسائله .

5 – المصادر والمراجع :

1– الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى، *النُّكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه*، دراسة وتحقيق : الأستاذ رشيد بلحبيب، 1420هـ – 1999م .

2– الأنباري، كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمّد، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين* ، مديرية الكتب والمطبوعات، مطابع الروضة النّموذجية – حمص، 1988 – 1989م .

3– أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي، الانتصار لسيبويه على المبرّد، تحقيق : د . زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط 1 ، 1416هـ – 1996م ، ص 230 .

[2]. ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، 5 / 139 .

3- الأنباري، كمال الدّين عبد الرحمن بن محمد ، *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*، تحقيق، د . ابراهيم السامرائي ، مكتبة المنار – الأردن – الزرقاء، ط3 ، 1405 – 1985م .

4- أبو بشر، سيبويه، عَمرو بن عثمان بن قنبر، *الكتاب*، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة ط3 ، 1408هـ – 1988هـ .

5 – الجرجاني ،علي بن محمد السيد الشريف، *التعريفات*، دار الفضيلة، القاهرة، تحقيق ودراسة : محمد صديق المنشاوي .

6- أبو حيّان الأندلسي، أثير الدّين محمّد بن يوسف بن علي، *البحر المُحيط*، تحقيق، د . عبد الرّزاق المهدي، دار إحياء التّراث العربي، ط1، 1423 هـ – 2002 م .

7- أبو حيّان، محمد بن يوسف بن علي، *التذييل والتكميل في شرح التسهيل*، دار القلم دمشق، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي .

8 – الدّينوري، الحسين بن موسى بن هبة الله، *ثمار الصناعة*، نشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، الرياض، دراسة وتحقيق : د . محمد خالد الفاضل .

9- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي، *البسيط في شرح جمل الزجاجي* ، دار الغرب الإسلامي، ط1 1407 – 1986 م .

10- الرّضي، محمد بن الحسن، *شرح الرّضي لكافية ابن الحاجب*، دراسة وتحقيق : الدكتور يحيى بشير مصري ، المملكة العربيّة السّعوديّة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ط1 ، 1417 هـ – 1996م .

11 – الرّماني، علي بن عيسى، *شرح كتاب سيبويه*، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية .

12- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السّري، *معاني القرآن وإعرابه*، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، ط 1، 1408 هـ – 1988 م .

13- الزّجاجي، عبد الرحمن، *الإيضاح في علل النحو*، تحقيق : الدكتور مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط2 ، 1399هـ – 1979م .

14- الزّمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عُمر، *الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل* خرّج أحاديثه وعلّق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت – لبنان، ط 2 ، 1430هـ- 2009 م .

15- ابن سلام، محمد بن سلام الجمحي، *طبقات فحول الشعراء*، دار المدني، جدة، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر

16- السيرافي، الحسن بن عبد الله، *شرح كتاب سيبويه*، تحقيق : أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، بيروت : دار الكتب العلميّة، ط1، 2008 م .

17- السيوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر، *الاقتراح في أصول النحو*، دار البيروني، تحقيق : عبد الحكيم عطية، ط2 ، 1427هـ – 2006 م .

18- السيوطي، جلال الدّين عبد الرحمن بن أبي بكر، *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة*، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ط1 ، 1384 هـ – 1965م .

19- الأسمر، راجي، *المعجم المفصّل في الصّرف*، مراجعة : د . إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، 1418هـ - 1997م .

20- ضيف، شوقي ، *المدارس النحوية*، دار المعارف – القاهرة، ط7 .

21- أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولّاد التميمي النحوي، *الانتصار لسيبويه على المبرّد*، تحقيق : د . زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط 1 ، 1416هـ – 1996م .

22- ابن عصفور، علي بن مؤمن، *المُقرب*، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري، ط1 ، 1392هـ 1972م .

23 – ابن عصفور، *الممتع في التّصريف*، تحقيق : الدّكتور فخر الدّين قباوة، دار المعرفة – بيروت – لبنان ، ط1 1407 هـ – 1987 م .

24- أبو علي الفارسي، الحسن بن عبد الغفّار، *الحجة للقراء السّبعة*، تحقيق : بدر الدين قهوجي، بشير حويجاتي دار المأمون للتراث، ط1 ، 1411هـ - 1991م .

25 – أبو الفتح، عثمان بن جنّي، *سر صناعة الإعراب*، تحقيق : د . حسن هنداوي .

26- القِفطي، جمال الدّين أبو الحسن علي بن يوسف، *إنباه الرّواة على أنباه النّحاة*، دار الفكر العربي- القاهرة مؤسسة الكتب الثّقافية، بيروت ، ط1 ، 1406هـ – 1986م .

27- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، *الكليات*، مؤسسة الرسالة، ط2 ، 1419هـ – 1998م .

28- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، *شرح التسهيل*، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هَجر للطباعة والنشر، ط1 ، 1410 هـ - 1990م .

29- المبارك، مازن، *النحو العربي العلّة النّحويّة نشأتها وتطورها*، المكتبة الحديثة، ط 1، 1385هـ – 1965م .

30- المبرّد، محمّد بن يزيد، *المقتضب* ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، ط3 ، 141هـ – 1994م

31- ابن مضاء القرطبي، أحمد بن عبد الرحمن، *الرّد على النّحاة*، دراسة وتحقيق : الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام ، ط1، 1399هـ – 1979م .

32- الملخ، حسن خميس سعيد، *نظرية التعليل في النّحو العربي بين القدماء والمحدثين*، الجامعة الأردنية، 1998م

33- ابن منظور، جمال الدّين محمد بن مكرم، *لسان العرب*، لبنان : دار الأعلمي، ط1 ، 1426هـ – 2005 م

34- ابن هشام، عبد الله جمال الدّين بن هشام الأنصاري، *شرح قطر النّدى وبل الصّدى*، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، الناشر : المكتبة التجارية الكبرى، ط11 ، 1383 هـ - 1963 م .

35- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، *شرح المفصل للزمخشري* ، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت دار الكتب العلميّة ، ط1 ، 1422 هـ – 2001م .